

التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي

وتحديات الانضمام الى (WTO)

أ.م.د. حالوب كاظم معله / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / مروة خضير سلمان

المستخلص :

اهتم هذا البحث بألقاء الضوء على واقع التجارة الخارجية للعراق الذي يعاني من تدهور ملحوظ بسبب ضعف التنويع الاقتصادي للبلد وزيادة درجة الانكشاف الاقتصادي، وهو ما يخلق حالة من الحذر الشديد تجاه مسألة الانضمام الى (WTO)، إذ تسيطر على تجارة العراق الخارجية سلعة رئيسة واحدة وهي النفط فضلاً عن إسهام هذه السلعة وبنسبة كبيرة في تكوين GDP، وان هذا الانخفاض الكبير والخطير في درجة التنويع الاقتصادي خلق أثراً سلبية على مجمل مكونات النشاط الاقتصادي، إذ ان شحة المنتجات السلعية سيقود حتماً الى ضعف في قدرة السوق المحلية على تلبية الطلب الداخلي وهو ما سيفتح الباب امام الاستيرادات السلعية لغزو هذه السوق، معتمدة في تمويل حركة تلك الواردات على ما توفره الصادرات النفطية من إيرادات مالية ونتيجة لتلك العملية ستتولد انعكاسات سلبية على الميزان التجاري للبلد وعلى قيمة العملة المحلية فضلاً عن أثارها المباشرة على الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة التي يمتلكها البلد، ان هذه الاختلالات الهيكلية في تجارة العراق الخارجية تستوجب على الاقتصاد العراقي وبواقعه الحالي التريث في موضوع الانضمام الى المنظمة العالمية، لان انضمامه سيقود الى الاضرار في نشاطه الاقتصادي وفي إمكانياته المادية لعدم وجود منتج محلي سواء صناعي او زراعي منافساً للمنتجات الاجنبية، الامر الذي سيؤدي الى انعدام الآمال في احياء الصناعة المحلية والنهوض بالقطاع الزراعي، فإمكانيات القطاع الصناعي والزراعي غير متكافئة مع مثيلاتها في اقتصاديات الدول الاعضاء في المنظمة الامر الذي سوف لن يؤهله للدخول في منافسة موفقة مع منتجات تلك الدول، وايضا يؤدي الانضمام الى المنظمة استمرار انكشاف اقتصاده بدرجة عالية على الخارج وغيرها الكثير من السلبيات والاضرار التي سوف تلحق بالاقتصاد العراقي، وعليه يجب اجراء دراسة معمقة وفي ضوء تجارب بقية الدول قبل الخوض في مسألة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ذلك لخصوصية الاقتصاد العراقي.

المصطلحات الرئيسية للبحث / التجارة الخارجية - التنويع الاقتصادي - الاختلال الهيكلي - السياسة التجارية - منظمة التجارة العالمية - الانكشاف الاقتصادي - التركيز السلعي.



المقدمة :

توجهت اغلب الاقتصادات وفي اطار سعيها للتحول باتجاه اقتصاد السوق الى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بهدف تحرير تجارتها الخارجية والاستفادة من المزايا التي تتحقق من عملية الاندماج بهيكل التجارة العالمية، الا ان تلك الاقتصادات كانت حذرة جدا في عملية الانضمام فلم تنجز عملية انضمامها الا بعد ان عالجت اهم الاختلالات الداخلية التي كانت تشوه هيكلها الاقتصادية وتمنعها من الاستفادة المرجوة، فقد قامت تلك الاقتصادات بتطوير قطاعاتها الانتاجية السلعية عبر تحديث التصنيع وزيادة انتاجية اراضيها الزراعية كمحاولة جادة لخلق قاعدة انتاجية متنوعة تمكنها من منافسة المنتجات العالمية وتحقق لها ميزة نسبية في اطار السوق الخارجية، وقد ادى هذا كله الى تمكين تلك الاقتصادات من تقليل الاثار السلبية التي تولدها عملية الانضمام على قطاعاتها الانتاجية، وعليه فقد اثبتت الوقائع بأن عملية الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ممكن ان يحقق مكاسب جيدة اذ ما تمت عملية الانضمام بخطوات تدريجية مدروسة تنطلق من معالجة المشاكل الاقتصادية الداخلية وتتم بضرورة تنويع القاعدة الانتاجية واجراء مفاوضات الانضمام بصورة عادلة وملائمة، واذا ما قرر العراق التوجه للانضمام الى منظمة التجارة العالمية فعليه الاستفادة من تجارب الدول التي تتشابه خصائصها الاقتصادية معه والتي نجحت في الاستفادة من عملية الانضمام، فالاقتصاد العراقي ما يزال احادي الجانب يعتمد بشكل اساس على موارد النفط الخام الامر الذي جعله يعيش في حالة تخلف في معدلات النمو للقطاعات السلعية غير النفطية على الرغم من توفر الموارد العديدة والمتنوعة والإمكانيات المتاحة، واحادية الاقتصاد تفرض الحذر من الاشتراك المفتوح بالتجارة العالمية عن طريق ابواب منظمة التجارة العالمية، اذ قد تكون نتائج تلك التجارة سلبية على الميزان التجاري للبلد نتيجة تزايد حجم وانواع الاستيرادات السلعية مع الاعتماد المطلق على سلعة النفط غير المستقرة سعرياً كالمصادر.

مشكلة الدراسة :

تنطلق مشكلة البحث مما يعانيه الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية كبيرة اثرت سلباً في اغلب مؤشرات الاقتصادية مما ادى الى انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتشويه هيكل التجارة الخارجية له وباتجاه التركيز السلعي النفطي الامر الذي خلق تحديات جمة امام فرص انضمامه لمنظمة التجارة العالمية.

فرضية الدراسة :

ان توجه العراق للانضمام الى منظمة التجارة العالمية في ظل الاختلالات الهيكلية وانعدام التنويع الاقتصادي قد تكون له اثار سلبية على مختلف انشطته الاقتصادية.

اهداف الدراسة :

1. بيان مدى ضرورة انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية في ظل الميزة النسبية لتجارته الخارجية ومؤشرات التنويع الاقتصادي فيه.
2. معرفة الاسباب الموضوعية التي تقف وراء استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، واهمية وسبل معالجة تلك الاختلالات في اطار التجارة الخارجية.
3. تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي لمعرفة حجم التخصص أو التركيز الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، ومن ثم ايضاح درجة الخطورة في حال استمرار احادية الاقتصاد العراقي واعتماده المفرط والمتزايد على مورد النفط.

هيكلية البحث :

يهدف التحقق من صحة الفرضية وبغية الوصول الى اهداف البحث تم تقسيمه على:

1. تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في العراق .
2. مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق .
3. جدوى انضمام العراق ل (WTO) في ظل الفرص والتحديات .
4. الاستنتاجات والتوصيات .

1- تحليل بعض مؤشرات التجارة الخارجية في العراق.

على الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي لتجارة خارجية نشطة تنهض باقتصاده، الا ان تجارته الخارجية تعاني من اختلال هيكلي كبير يتمثل بسيطرة النفط الخام كمادة اولية على اكثر من (95%) من صادراته مما يعني غياب التنوع السلعي للصادرات، في حين نجد ان استيراداته تشكل طيف واسع من مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ان مثل هذا الاختلال يقف حائلاً امام تحقيق الاهداف المتوخاة من التجارة الخارجية في العراق، ولأجل تسليط المزيد من الضوء حول المشاكل التي تعاني منها تجارة العراق الخارجية سيتم تحليل اهم مكوناتها وكالاتي :

1-1- الصادرات .

نشاط التصدير السلعي والخدمي في العراق لا يشكل اية اهمية اقتصادية من الناحية الكمية والقيمية، لأنعدام التنوع الاقتصادي وضعف القدرة الانتاجية للاقتصاد العراقي، اذ يعتمد بشكل كبير في تجارته الخارجية على تصدير سلعة رئيسية واحدة وهي النفط مما يولد خللاً كبيراً في بنية الصادرات ويفقدها القدرة التنافسية في السوق الدولية لأنخفاض مرونة الطلب والعرض لها فضلاً عن الاثار السلبية التي تولدها التغيرات السعرية لهذه الصادرات النفطية الخام، فمن المعلوم ان اسعار النفط الخام لا تحدد داخلياً في اغلب الاحيان وفقاً لمعايير الكلفة والربح وانما ترتبط بشكل كبير بظروف السوق العالمية سياسية كانت ام اقتصادية ام امنية ولا سيما للاقتصادات الكبيرة التي تعتمد على سلعة النفط في توليد الطاقة.

ويتضح من الجدول (1) درجة الخطورة على النشاط الاقتصادي التي ولدتها انخفاض حجم الصادرات ولا سيما النفطية بسبب التغيرات الامنية والسياسية التي سادت نتيجة لحرب الخليج الثانية عام 1991 وما اسفرت من موقف دولي متشنج تمثل بتطبيق اشد العقوبات الدولية بحق الاقتصاد العراقي الا وهي فرض الحصار الدولي على مجمل تجارته الخارجية، اذ يتضح ان قيمة الصادرات قد انخفضت من (10314) مليون دولار عام 1990 الى (377) مليون دولار عام 1991 وبنسبة انخفاض وصلت الى (96.34 %) واستمرت بالانخفاض طيلة سنوات الحصار، وبعد حصول انفراج بالموقف الدولي تجاه العراق تمثل بموافقة الامم المتحدة على تصدير كمية محدودة من النفط بشرط شراء بما يساوي قيمتها غذاء ودواء في اطار ما اطلق عليه مذكرة التفاهم (النفط مقابل الدواء والغذاء)، أخذت قيمة الصادرات بالتزايد حيث ارتفعت لتبلغ (4280) مليون دولار عام 1997 وبنسبة ارتفاع (529.55 %) مقارنة بعام 1996.

واستمرت الصادرات النفطية على هذه الوتيرة مع حصول تذبذبات قليلة زيادة ونقصان في عملية التصدير حتى عام 2003 والذي شهد انخفاض واضح وبنسبة (39.70%) بسبب الاحتلال الامريكي للعراق وما نتج من توقف لتصدير النفط لعدت شهور، ثم أخذت الصادرات النفطية تتجه نحو التزايد بعد هذا العام بنسب كبيرة ولا سيما في عام 2004 حيث بلغت نسبة الزيادة (131.41%) وذلك يعود الى رفع العقوبات الدولية عن صادرات العراق النفطية واستمرت تلك النسبة بالتزايد طيلة السنوات الاحقه (باستثناء عام 2009 وهو العام الذي شهد تفاهم الاثار الاقتصادية للازمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008)، اذ ادى هذا الامر الى تقليل الدول الصناعية من استيراداتها النفطية نتيجة لتوقف بعض المصانع والشركات الانتاجية الكبيرة المعتمدة في انتاجها او تشغيلها على النفط مما انعكس بصورة مباشرة على انخفاض الصادرات النفطية العراقية وبنسبة (33.46%)، وبعد ان بدأت بوادر تجاوز اثار الازمة المالية في النظام الرأسمالي وعاودت قطاعاتها الانتاجية بشكل تدريجي، ادى الى حصول زيادة في الصادرات النفطية العراقية في عامين 2010 و 2011، كما يعكس الجدول (1) مدى هيمنة الصادرات النفطية على مجمل الصادرات وهو ما يعبر عن ارتفاع درجة التركيز السلعي (ويشير هذا التركيز الى مدى سيطرة سلعة واحدة على حجم الصادرات الكلية).

1-2- الاستيرادات.

تعتمد السوق العراقية في توفير احتياجاتها على الاستيراد من الخارج بنسبة كبيرة جداً ، نتيجة وجود فجوة غذائية مرتفعة ناتجة عن تنامي الطلب المحلي والاستهلاك الغذائي بمعدلات تفوق معدل نمو الانتاج المحلي من السلع الغذائية وكذلك للقطاع الاستثماري، وسد هذه الفجوة يتم عن طريق استيراد هذه السلع من دول العالم ولا سيما الدول المجاورة، كما يعزى نمو النشاط الاستيرادي الى الخلل في السياسات الاقتصادية ولا سيما التجارية والعجز عن اقرار وتنفيذ القوانين الاقتصادية المهمة، وهو الامر الذي انعكس سلباً على الصناعة المحلية والاقتصاد المحلي ككل.

اذ ان الاستيرادات الخارجية هي عنصر منافس كبير للمنتجات المحلية وتحد في الوقت نفسه من اي نشاطات صناعية او زراعية او اقتصادية في البلاد فضلا عن ما ينتج عنها من تدفق للعملة الاجنبية الى الخارج، فالاتجاه الاستيرادي غير المنضبط يقلل من الفرص التنموية امام القطاع الصناعي مما يؤدي الى اعاقه تطوره في المستقبل، فقد اسهم هذا النشاط في غلق الكثير من المصانع والمعامل وورش العمل الحرفية وبعض المهن المحلية وتعرض اصحابها والعاملون فيها الى البطالة، وانعكس ايضا بشكل سلبي ايضا على القطاع الزراعي لأن كلف المنتج الزراعي المحلي اصبحت اكبر من كلف المنتجات الزراعية المستوردة، علاوة على الاضرار الصحية المترتبة من استهلاك المنتجات المستوردة التي لا تخضع في الغالب الى الشروط الصحية والمواصفات القياسية، وبالنتيجة لا يمكن لأي بلد ان يبقى معتمداً على الاستيراد من الخارج وترك الصناعة الوطنية جانبا واهمال القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الانتاجية المكونة لنتاجه المحلي الاجمالي، وقد خسر العراق بسبب هذا النشاط الاستيرادي ما يقارب (180) مليار دولار خلال المدة (-2011 2003)، علماً ان السلع الانتاجية والرأسمالية لا تشكل الا نسبة محدودة جداً من حجم الاستيرادات الكلية اذ ان اغلب هذه الاستيرادات هي سلع استهلاكية وتتميز بكون اغلبها غير جيدة ومن مناشيء غير متميزة عالمياً. يتضح من الجدول (1) ايضاً ان قيمة الاستيرادات قد تأثرت بسبب نتائج الحصار الاقتصادي اذ انخفضت الاستيرادات في عام 1991 بنسبة (93.51%) عنه في عام 1990 الامر الذي خلق شحة كبيرة في المعروض السلعي داخل السوق المحلية ولا سيما من السلع الغذائية والدواء والتي اخذت اسعارها تتزايد بسرعة كبيرة مولدة بذلك تصاعد خطير في معدلات التضخم مما انعكس سلباً على القدرة الشرائية لأغلب شرائح المجتمع من ذوي الدخول الثابتة الامر الذي بات يهدد تلك الشرائح بنقص استهلاكي من المواد الاساسية واستمر الحال كذلك حتى عام 1996، اما بعد هذا العام فقد اخذت قيمة الاستيرادات تتزايد اذ ارتفعت بنسبة (25.11%) عام 1997 مقارنة بعام 1996 بسبب تطبيق برنامج الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) والذي سمح باستيراد جزء من احتياجات المواطنين واستمرت هذه النسب بالتزايد ولكن بمعدلات متذبذبة حتى عام 2003، ففي عام 2003 انخفضت الاستيرادات بشكل كبير بنسبة (40.92%) عنه في عام 2002 بسبب اثار الاحتلال الأمريكي للعراق، وبعد ان استقر الوضع الامني نسبياً وتدفقت صادرات النفط مجدداً اخذت قيمة الاستيرادات بالتزايد بنسبة كبيرة جداً (100.86%) عام 2004 واستمرت بالزيادة في عام 2005 لكن بنسبة اقل، ثم انخفضت خلال عامي 2006 و2007 ذلك بسبب بوادر الحرب الاهلية اذ اصبحت بعض طرق النقل البرية غير امنة كما اغلقت بعض الاسواق في المناطق الساخنة فضلاً عن هجرة بعض العوائل العراقية الى الخارج، وقد عاودت قيمة الاستيرادات بعد عام 2007 بالتزايد حتى عام 2011 ولكن بنسب متفاوتة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1).

3-1 الميزان التجاري العراقي (Trade Balance).

يشكل الميزان التجاري العراقي المكون الأكبر في ميزان المدفوعات، ويمتاز الميزان التجاري العراقي بحالة اختلال واضح بسبب غياب التنوع السلعي عن قائمة صادراته بينما يستحوذ النفط على اكثر من (95%) من صادرات العراق، في حين تتضمن قائمة استيراداته طيفاً واسعاً من السلع المتنوعة استهلاكية كانت ام استثمارية، واتسمت حالة الميزان بالتغير تبعاً لتبدل الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد، ويتضح ذلك بصورة واضحة من خلال الجدول (1) وكذلك في الشكل البياني (1).

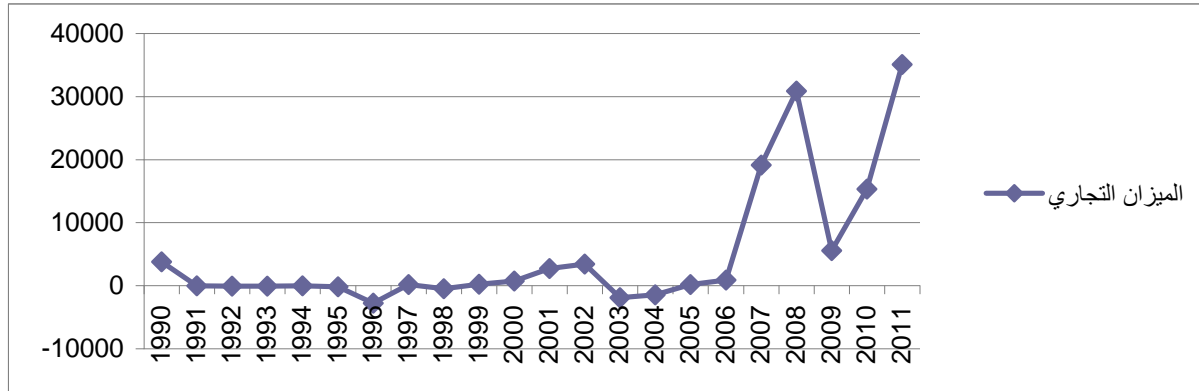
اذ يلاحظ ان الميزان التجاري في عام 1990 شهد فائضاً بلغ (3788) مليون دولار تحول إلى عجز في السنوات اللاحقة، ففي عام 1991 بلغ العجز ما قيمته (46) مليون دولار واستمر هذا العجز بالتزايد حتى وصل الى اعلى مستوى له عام 1996 بما قيمته (2801) مليون دولار، ذلك بسبب الانخفاض الكبير الذي حصل في صادرات النفط كنتيجة مباشرة للعقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على اثر تداعيات حرب الخليج الثانية، اما في عام 1997 فيلاحظ ان الميزان التجاري قد شهد تحسناً نسبياً اذ حقق فائضاً بلغ (183) مليون دولار بسبب تطبيق برنامج (النفط مقابل الغذاء والدواء) في عام 1997 والذي سمح للعراق ببيع جزء من نفطه مقابل شراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية و مواد يمكن استخدامها في اعادة بناء جزء من مرافق الخدمات العامة في العراق، واستمر هذا الفائض في الميزان التجاري حتى عام 2001 اذ بعد هذا العام حصل عجز في الميزان في عامين 2002 و 2003 و 2004 نتيجة زيادة الاستيرادات وكذلك بسبب الغزو الذي تعرض له العراق، والذي سبب تدمير العديد من خطوط الانتاج فضلاً عن عمليات التخريب والحرق التي أصابت أنابيب تصدير النفط العراقي الامر الذي ادى الى انخفاض تصدير النفط في ذلك العام.



التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى [WTO]

بعد ذلك ارتفعت مستويات تصدير النفط واستمرت بالارتفاع خلال المدة (2005- 2011) حيث شهدت تلك المدة تحسن الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط إلى جانب ارتفاع أسعار النفط والتي ارتفعت طيلة تلك المدة مما انعكس على تحسن الميزان التجاري وتحقيقه فوائض كبيرة طيلة هذه المدة، باستثناء عام 2009 حيث نلاحظ انخفاض صادرات النفط في هذا العام نتيجة الأزمة المالية العالمية التي قللت من الطلب العالمي على النفط الخام الأمر الذي أدى إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري.

الشكل (1) الميزان التجاري في العراق للمدة (1990-2011) (مليون دولار)



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

الجدول (1) / الميزان التجاري للعراق للمدة (2011-1990) (مليون دولار)

السنة	قيمة الصادرات النفطية	قيمة الصادرات الكلية	نسبة التغير في الصادرات الكلية	نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الكلية	قيمة الاستيرادات الكلية	نسبة التغير في الاستيرادات	الميزان التجاري
1990	9594	10314	-	93.02	6526	-	3788
1991	351	377	(96.34)	93.10	423	(93.51)	(46)
1992	482	518	37.40	93.05	603	42.55	(85)
1993	425	457	(11.78)	93.00	533	(11.60)	(76)
1994	421	453	(0.88)	92.94	499	(6.37)	(46)
1995	461	496	9.49	92.94	665	33.26	(169)
1996	680	731	47.38	93.02	3532	(47.06)	(2801)
1997	4280	4602	529.55	93.00	4419	25.11	183
1998	5 111	5500	19.51	92.93	5983	35.39	(483)
1999	12104	13067	137.58	92.63	10917	82.46	215
2000	19771	20380	55.97	97.01	13210	21.00	717
2001	15685	16510	(18.99)	95.00	13832	4.70	2678
2002	12593	13250	(19.75)	95.04	16817	21.58	(3567)
2003	7519	7990	(39.70)	94.11	9934	(40.92)	(1944)
2004	17751	18490	131.41	96.00	19954	100.86	(1464)
2005	23648	23697	28.16	99.79	23532	17.93	165
2006	30465	30529	28.83	99.79	22009	(6.47)	852
2007	39433	40448	32.49	97.49	21332	(3.07)	19116
2008	61111	63726	57.55	95.90	32888	54.17	30838
2009	41668	42405	(33.46)	98.26	36858	12.07	5547
2010	52290	54599	28.76	95.77	39275	6.55	15324
2011	83006	85635	56.84	96.93	50581	28.78	35054

المصدر: منظمة البلدان المصدرة للبترول، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد متفرقة، منشورة على الموقع الالكتروني:

www.opec.org

النسب من عمل الباحث .

2- مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق .

يتطلب نجاح عملية الاندماج في التجارة العالمية عبر الانضمام الى (WTO) ان يمتلك اقتصاد البلد درجة جيدة من التنويع الاقتصادي، الامر الذي يمكنه من تحقيق المكاسب المرجوة ويساعد على حماية نشاطه الاقتصادي من الاثار الخارجية التي قد تنتج عن شروط ومتطلبات الانضمام، ولأجل تحليل مدى خطورة او فائدة انضمام العراق الى (WTO) يجب معرفة مستوى التنويع الاقتصادي في هذا البلد عبر تحليل اهم مؤشرات التنويع وكالاتي :

1-2- مؤشر درجة التغير الهيكلي .

يقيس هذا المؤشر درجة التنويع الاقتصادي عن طريق حساب درجة إسهام القطاعات الاقتصادية في تكوين GDP، فكلما ارتفع إسهام القطاعات السلعية ولا سيما الصناعة في تكوين GDP دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي، وبالعكس اذا ما انخفضت نسبة إسهامها هذه القطاعات مقارنة بارتفاع نسبة إسهامها القطاعات الاولية ولا سيما (النفط، الغاز، المعادن) اشار ذلك الى انخفاض درجة التنويع للاقتصاد المحلي، وعند تطبيق هذا المؤشر على الاقتصاد العراقي يتضح ان هذا الاقتصاد يعاني من انخفاض كبير وخطير في درجة التنويع اذ يسهم قطاع النفط الخام بنسبه كبيرة في تكوين GDP في الوقت الذي تكون فيه نسبة إسهامها بقية القطاعات ولا سيما القطاع الصناعي منخفضة جداً.

يتضح من الجدول (2) مدى الاختلالات الكبيرة التي يعاني منها الهيكل الاقتصادي، اذ يهيمن القطاع النفطي في معظم سنوات الدراسة (استثناء سنوات الحصار) على اكثر من (50%) من GDP، الامر الذي يؤكد الاعتمادية الكبيرة للنشاط الاقتصادي على هذا القطاع حيث يزدهر بازدهاره ويتدهور بانكماشه، وبما ان اسعار النفط تعتمد على الظروف الخارجية الاقتصادية والسياسية فان صفة الاستقرار تكون بعيدة عن تلك الاسعار الامر الذي يعرض الاستقرار الاقتصادي الى خطورة في اللحظة التي تتغير فيها الظروف الخارجية بصورة سلبية، في حين يتضح من البيانات مدى انخفاض نسبة إسهامها القطاعات الاخرى في تكوين GDP وتغطي هذه النسب فكرة واضحة عن تدني مستوى الإنتاجية الذي تعاني منه هذه القطاعات، أي قطاعي الصناعة التحويلية والقطاع الزراعي والتي من المفترض أن يسهما بنسبة كبيرة في GDP لان نسبة إسهامها هذه القطاعات تذل على مقدار التنويع الاقتصادي في البلد، كما انها تُعطي مؤشراً واضحاً عن الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، ومدى قدرة الجهاز الانتاجي على توفير المنتجات السلعية التي تسد حاجة السوق المحلية.

ان هذا الاختلال الهيكلي في بنية الناتج والمتجسد بسيطرة قطاع النفط بكونه القطاع القائد (Leader Sector) والمتحكم في حجم GDP، سيخلق اثاراً سلبية على مجمل مكونات النشاط الاقتصادي، اذ ان شحة المنتجات السلعية سيؤدي حتماً الى ضعف في قدرة السوق المحلية على تلبية الطلب الداخلي وهو ما سيفتح الباب امام الاستيرادات السلعية لغزو هذه السوق، معتمدة في تمويل حركة تلك الواردات على ما توفره الصادرات النفطية من ايرادات مالية ونتيجة لتلك العملية ستتولد انعكاسات سلبية على الميزان التجاري للبلد وعلى قيمة العملة المحلية فضلاً عن اثارها المباشرة على الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة التي يمتلكها البلد، ولن تنتهي سلسلة الاثر عند هذا الحد بل يمكن ان تمتد لتحيط حركة السوق المحلية بخطر عدم الاستقرار ذلك اذا ما تعرضت اسعار الصادرات النفطية الى انخفاضات حادة الامر الذي سيجعل القدرة الاستيرادية ضعيفة مما قد يخلق شحة سلعية في السوق.

جدول (2) إسهام القطاعات السلعية الرئيسية في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1990-2011) (نسبة %)

السنة	إسهام قطاع النفط والتعدين في GDP	إسهام قطاع الزراعة في GDP	إسهام قطاع الصناعة التحويلية في GDP
1990	53.9	11.2	4.6
1991	26.3	25.9	4.8
1992	29.9	24.3	3.7
1993	18.6	18.7	7.1
1994	22.3	19.4	7.1
1995	25.1	21.3	8.1
1996	25.0	20.5	7.6

6.4	15.6	47.9	1997
4.8	12.5	58.82	1998
4.3	12.3	60.43	1999
4.1	10.7	60.85	2000
4.3	10.6	59.05	2001
4.2	13.4	54.55	2002
4.5	14.1	51.24	2003
2.3	10.8	47.4	2004
2.2	13.6	42.2	2005
2.2	12.6	40.4	2006
2.3	10.4	41.8	2007
1.5	3.5	56.2	2008
2.4	4.4	40.4	2009
2.3	5	43.0	2010
1.8	4.2	54.7	2011

المصدر :

١- وزارة التخطيط، النشرة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، أعداد متفرقة.

٢- البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، الدائرة العامة للإحصاء والابحاث، أعداد متفرقة .

1-2- درجة عدم استقرار GDP وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط الخام .

يوضح هذا المؤشر مدى ارتباط درجة استقرار ونمو GDP باستقرار اسعار النفط، ففي الاقتصادات النفطية يرتبط معدل نمو GDP ارتفاعاً وانخفاضاً بشكل واضح وقوي بأسعار النفط دولياً، ويعد الاقتصاد متنوعاً وفقاً لهذا المؤشر إذا ما كان استقرار الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بشكل ضعيف بتذبذب أسعار النفط الخام، وكلما زاد اعتماد مستوى الاستقرار الاقتصادي على استقرار هذه الاسعار كلما دل ذلك على تراجع معدلات التنويع الاقتصادي للبلد.

عند قياس درجة العلاقة ما بين استقرار ونمو GDP ومستوى استقرار اسعار النفط عبر تطبيق هذا المؤشر في العراق، نجد ان علاقة الارتباط هذه قوية إذ يتأثر نمو واستقرار GDP بمستوى واستقرار الاسعار الدولية للنفط، فكلما ارتفعت هذه الاسعار ادى ذلك وبشكل مباشر الى نمو GDP، كما يقود الاستقرار في اسعار النفط الى حدوث استقرار في الناتج عبر الزمن، الامر الذي يعكس الاحادية الشديدة للاقتصاد العراقي باعتماد نشاطه الاقتصادي وبشكل كبير على الانتاج النفطي، ويوضح الجدول (2) هذه الحقائق فعند تحليل البيانات للمدة من (1990 – 2003) يتبين ان انخفاض اسعار النفط بمعدل (16.3%) في عام 1991 قد احدث انخفاض في حجم الناتج بمعدل (48.5%) في نفس العام، كما يتضح ان العلاقة بين المؤشرين ضعفت بشكل كبير بعد عام 1991 بسبب اشتداد الضغوط الناتجة عن فرض الحصار الاقتصادي والذي ادى الى توقف تصدير النفط وهو ما خلق انفصال مؤقت بين الناتج واسعار النفط، فعلى الرغم من حدوث انخفاضات في اسعار النفط في بعض السنوات استمر الناتج بالتغير الموجب خلال هذه السنوات مما يفسر بان تلك الزيادات في الناتج حدثت بسبب النمو في قطاعات اخرى، وفي سنوات اخرى حدث العكس إذ ان الزيادات في اسعار النفط رافقتها تغيرات سلبية في الناتج، واستمر هذا الضعف في العلاقة لغاية نهاية سنوات الحصار حيث بدأت التغيرات في اسعار النفط تنعكس بصورة طردية على تغيرات الناتج، فعند انخفاض اسعار النفط عام 1998 بنسبة (34.2%) انخفض الناتج بنسبة (1.5%) واستمرت هذه العلاقة لغاية عام 2003 إذ لم تؤثر زيادة اسعار النفط على الناتج الذي انخفض بسبب ظروف الحرب

جدول (2)
معدل التغير في GDP للاقتصاد العراقي وارتباطه بالتغير في أسعار النفط الخام للمدة (2011-1990)

السنة	GDP بالأسعار الثابتة (مليون دينار) 1988=100	نسبة التغير السنوي في GDP %	أسعار النفط مؤشر (أسعار سلة أوبك \$)	نسبة التغير في أسعار النفط %
1990	13857	-	22.26	-
1991	7135	(48.5)	18.62	(16.3)
1992	8964	25.6	18.44	(0.9)
1993	13318	48.5	16.33	(11.4)
1994	12753	(4.2)	15.53	(4.9)
1995	10377	(18.3)	16.86	8.5
1996	15528	49.6	20.29	20.3
1997	18926	21.8	18.68	(7.9)
1998	18640	(1.5)	12.28	(34.2)
1999	21562	15.6	17.47	42.2
2000	23286	8.0	27.6	57.9
2001	25533	9.6	23.12	(16.2)
2002	40223	57.5	24.36	5.3
2003	26990	(32.8)	28.1	15.3
2004	41607.8	54.1	36.05	28.2
2005	43438.8	4.4	50.64	40.4
2006	47851.4	10.1	61.08	20.6
2007	48510.6	1.3	69.08	13.1
2008	51717.6	6.6	94.45	36.7
2009	56527.8	9.3	61.06	(35.3)
2010	60633.7	7.3	77.45	26.8
2011	63486.8	4.7	107.46	38.7

المصدر:

١- بيانات ال GDP / البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، عدد خاص 2003.

٢- بيانات اسعار النفط : Annual , Organization of the Petroleum Exporting Countries , Statistical Bulletin , several issues, Austria , www.opec.org

٣ - نسب التغير من اعداد الباحث / الارقام داخل القوس هي قيم سالبة .

2-2 تطور قاعدة الإيرادات غير النفطية كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة .

يستدل من خلال هذا المؤشر على درجة التنويع الاقتصادي لبلد ما عبر قياس إسهام الإيرادات النفطية وغير النفطية في مجمل الإيرادات العامة للدولة، فكلما زادت نسبة إسهامها الإيرادات النفطية في مجمل الإيرادات انخفضت درجة التنويع الاقتصادي وبالعكس عندما تزداد نسبة إسهامها الإيرادات غير النفطية في مجمل الإيرادات دل ذلك على تنوع الإيرادات العامة الناتجة عن تنوع الأنشطة الاقتصادية، كما يؤثر ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية الى مجمل الإيرادات الى وجود اختلال في هيكل الموازنة العامة .



التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى [WTO]

وعند تطبيق هذا المؤشر على بيانات الإيرادات للموازنة العامة في العراق يتبين بأن الاقتصاد العراقي يعاني من انخفاض كبير جداً في درجة تنويع الأنشطة الاقتصادية، وهو ما أدى الى عدم تنوع مصادر الإيرادات الأخرى كالضرائب على الانتاج والأرباح للشركات الانتاجية وغيرها، الأمر الذي يتضح بصورة جلية من خلال بيانات الجدول (3-3) ففي عام 1991 ساهمت الإيرادات النفطية بنسبة مرتفعة بلغت (63.3%) من مجمل الإيرادات العامة وهو ما يعكس اعتماد الموازنة العامة في تمويلها على مورد رئيسي الا وهو إيرادات النفط، الأمر الذي يؤكد ما تعرضت له نسبة الإسهام هذه من انخفاض شديد بداية عام 1992 إذ وصلت الى (25.4%) نتيجة لدخول حظر التصدير النفطي حيز التنفيذ، واستمرت بالانخفاض حتى نهاية عام 2002 إذ لم تؤثر مذكرة التفاهم التي تم توقيعها عام 1996 على زيادة هذه النسبة لان برنامج هذه المذكرة سمح بمبادلة النفط مقابل الغذاء فقط.

اما في المدة (2003-2011) فقد شهدت نسبة إسهامها إيرادات النفط من مجمل الإيرادات العامة زيادة كبيرة جداً كادت ان تصل في بعض السنوات الى نسبة (100%) ذلك بسبب رفع الحظر عن تصدير النفط بشكل كلي، وبقيت هذه النسبة تتراوح ما بين الـ (95-99%)، ماعدا انخفاضها في العام 2009 الى (93.4%) وهذا الانخفاض هو الآخر ليس نتيجة لارتفاع إسهام الإيرادات الأخرى وإنما كان بسبب الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط دولياً بسبب الأزمة المالية العالمية، وتعود لترتفع في العام 2010 و 2011 لتشكل نسبة مقدارها (95.2%) و(98.1%) على التوالي.

ويعكس استمرار اعتماد إيرادات الموازنة على حصة صادرات النفط الخام استمرار الاختلال الهيكلي المزمع في الاقتصاد العراقي، كما يؤكد الحاجة الماسة لتنويع مصادر توليد الدخل لتصحيح هذا الاختلال، الذي جعل الموازنة العامة في العراق تتخذ طابع التوسع والانكماش تبعاً لتوسع وانكماش العائدات النفطية، الأمر الذي يخلق صعوبات كبيرة امام واضعي خطة الموازنة ذلك لان اسعار النفط تمتاز بصفة التذبذب وفقاً لتغيرات الظروف الدولية التي تتحكم بهذه الاسعار، فقد تشهد الموازنة العامة في سنة ما عجزاً في نهاية السنة بسبب الانخفاض الحاد في الاسعار النفطية على الرغم من ان انها خطت بشكل بعيد عن هذا العجز في بداية السنة المالية (أحمد بريهي العلي، 2011، ص5)

جدول (3) / نسبة إسهامها الإيرادات النفطية وغير النفطية في الإيرادات العامة في العراق للمدة (2011-1990)
(مليون دينار)

السنة	الإيرادات الحكومية	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	إسهام الإيرادات النفطية العامة %	إسهام الإيرادات غير النفطية العامة %
1990	84911	*	*	*	*
1991	42280	26781	15499	63.3	36.6
1992	50469	12868	37601	25.4	74.5
1993	89971	12703	77268	14.1	85.8
1994	256580.7	18388	7270.7	17.6	82.4
1995	106985.7	28504.1	78481.6	26.6	73.3
1996	178013	21356	156657	11.9	88.0
1997	410537	55421	355116	13.5	86.5
1998	520430	84636	435794	16.3	83.7
1999	719065	75658	643407	10.5	89.4
2000	1133034	142294	990740	12.5	87.4
2001	1289946	185907	1104039	14.4	85.6
2002	1971125	374890	1596235	19.1	80.9
2003	1598527	1576396	22131	98.6	1.4

0.9	99.1	294900	32687839	32982739	2004
1.5	98.4	622000	39880890	40502890	2005
1.2	98.8	591229	48464316	49055545	2006
2.4	97.6	1292567	53306884	54599451	2007
1.4	98.6	1120430	79131752	80252182	2008
6.6	93.4	3490294	51719059	55209353	2009
4.8	95.2	3358553	66819670	70178223	2010
1.9	98.1	1908562	98090214	99998776	2011

المصدر:

- وزارة المالية - دائرة الموازنة العامة نقلاً عن نشرات البنك المركزي العراقي العدد الخاص 2003 ،
والنشرات من 2004-2011 .

2-3 الأهمية النسبية للقطاع الخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت .

يعد هذا المؤشر من المؤشرات الإحصائية الضرورية والمهمة للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي للبلد إذ يظهر هذا المؤشر مدى إسهام القطاع الخاص في تكوين الاستثمارات المحلية التي تسهم في خلق قاعدة إنتاجية عريضة ومتنوعة للاقتصاد، ووفقاً لمؤشر توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت (Gross Fixed Capital Formation) بين القطاعين العام والخاص فكلما ارتفعت نسبة إسهامها القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت دل ذلك على تنوع كبير في الاقتصاد حيث يشير ذلك الى الدور الكبيرة للقطاع الخاص في تكوين الاستثمارات الإنتاجية في الاقتصاد والتي عادة ما تكون في مجالات إنتاجية متنوعة، وبالعكس كلما زادت نسبة إسهامها القطاع العام في تكوين إجمالي رأس المال الثابت دل ذلك على انخفاض التنويع الاقتصادي.

توضح نتائج تطبيق هذا المؤشر على الاقتصاد العراقي الهيمنة الكبيرة جدا للدولة متمثلة بالقطاع العام على تكوين رأس المال الثابت ذلك بسبب ضعف النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية والامنية غير المستقرة التي مر بها البلد طيلة مدة الدراسة فضلا عن غياب الإرادة السياسية والبنية المؤسسية والقانونية الداعمة لنشاط هذا القطاع وكذلك ضعف البنى التحتية التي تحقق الوفورات الخارجية وتسهم في تقليل التكاليف الإنتاجية لمشاريع وشركات القطاع الخاص، وتتضح حقيقة هذا الامر من بيانات الجدول (4) إذ نلاحظ في عام 1990 كانت نسبة إسهامها القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت مرتفعة إذ بلغت (45.60%) ذلك عند ما كانت الظروف الخالقة للبيئة الاستثمارية جيدة بعض الشيء، ولكن انخفضت هذه النسبة في عام 1991 الى (22.75%) الامر الذي يعزى بأغلبه الى الدمار الذي سببه القصف الامريكي للبنى التحتية والعديد من المنشآت الإنتاجية الامر الذي ادى الى ارتفاع التكلفة الإنتاجية لمشاريع القطاع الخاص والذي اخذ يحجم ايضاً على الاستثمار بسبب تدهور الوضع الامني، وبعد انتهاء الحرب وحصول شيء من الاستقرار الامني عاودت المشاريع الخاصة نشاطها الاستثماري وهو ما جعل نسبة إسهامها في تكوين رأس المال ترتفع لتصل (53.44%) في عام 1992، الا ان هذه النسبة اخذت بالتناقص تدريجياً بعد هذا العام ذلك عندما نفذت الحكومة برنامج كبير لإعادة اعمار ما دمرته الحرب مما زاد من نسبة إسهامها القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت ، كما اثرت معدلات التضخم المرتفعة جدا خلال هذه المدة سلباً على الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص .

كما يتبين من الجدول ان نسبة إسهامها القطاع الخاص اخذت بعد عام 2003 بالانخفاض الكبير ذلك لعدة اسباب : اهمها تدهور الوضع الامني الذي انعكس سلباً على الرغبة الاستثمارية للمشاريع الخاصة فضلاً عن زيادة معدلات الفساد المالي والاداري وضعف الحوافز الاستثمارية للقطاع الخاص المحلي والاجنبي ، كما ادت وبشكل مهم زيادة الإيرادات النفطية للموازنة العامة الى زيادة النفقات الاستثمارية للدولة مما ادى الى ارتفاع نسبة إسهامها القطاع العام في تكوين رأس المال الثابت بشكل كبير جداً بلغت نسبة (94%) كمعدل عام مقارنةً بنسبة إسهامها القطاع الخاص التي وصلت الى ادنى مستوياتها، وهو الذي يعكس وبوضوح انخفاض درجة التنويع الاقتصادي بشكل كبير في العراق .



التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى [WTO]

جدول (4)

الإسهام النسبي للقطاعات العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق
للمدة (1990-2010)
(مليون دينار)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام	تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	نسبة إسهامها في تكوين رأس المال الثابت %	نسبة إسهامها في تكوين رأس المال الثابت في القطاع العام %
1990	6220.0	3383.3	2836.7	45.60	54.39
1991	4289.1	2313.1	976.0	22.75	53.92
1992	10782.3	5019.4	5762.4	53.44	46.55
1993	16260.7	10341.8	5918.9	36.40	63.59
1994	48044.4	29024.2	10020.2	39.58	60.41
1995	115867.7	91340.9	24526.8	21.16	78.83
1996	47747.0	36913.9	10833.1	22.68	77.31
1997	104821.5	76214.5	28607.0	27.29	72.70
1998	128368.3	57711.7	70656.6	55.04	44.95
1999	235547.3	12355.9	110191.3	46.78	53.21
2000	1465252.7	1314915.1	150337.6	10.26	89.73
2001	2531440.9	2305425.8	226016.1	8.92	91.07
2002	2199076.7	1797425.1	401651.6	18.26	81.73
*2003	*	*	*	*	*
2004	2857807.0	2487718.1	370088.9	12.95	87.04
2005	10182362.2	9743477.1	438885.1	4.31	95.68
2006	16911154.6	16013395.4	897759.2	5.30	94.69
2007	7530404.4	6861039.9	669364.6	8.88	91.11
2008	23240539.1	22455103.1	785436.0	3.37	96.62
2009	14950241.8	13880744.6	1069497.2	7.15	92.84
2010	24770200	23853702.6	916497.4	3.7	96.3

المصدر :

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.
(*) لم تتوفر بيانات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت لعام 2003 بسبب ظروف الحرب.

3- جدوى انضمام العراق ل (WTO) في ظل الفرص المتاحة .

لأجل معرفة قدرة وإمكانية العراق على تنوع اقتصاده كخطوة ضرورية لتحقيق مكاسب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقليل الآثار السلبية التي قد يتعرض لها نتيجة الانضمام ، يتطلب الأمر تحليل أهم الفرص المتاحة أمام هذا الاقتصاد والتي تمكنه من إنجاز عملية التنوع الاقتصادي قبل اندماجه في التجارة العالمية ، وعليه سيتم عرض تلك الفرص قبل الخوض بجدوى الانضمام وآثاره .

1-3- أهم الفرص والصادر المتاحة لتنويع الاقتصاد العراقي .

يوجد لدى العراق عدة فرص ومصادر طبيعية وبشرية من الممكن أن تؤدي وبشكل فعال الى تعافي الاقتصاد وتطوره ومن ثم الإسهام في تنويعه وتوسيع قاعدته الانتاجية وأهمها :

3-1-1- المعادن والثروات الطبيعية .

تتميز أرض العراق باحتوائها على أنواع كثيرة من المعادن والثروات الطبيعية الا ان اغلبها لم يستغل بصورة جيدة، فعلى الرغم من زيادة عمليات الكشف والتنقيب عنها إلا إنها لم تستثمر بالشكل الصحيح حتى الآن، وإذا ما استثمرت هذه الموارد المعدنية بشكل كفوء فإن ذلك سيساعد على توفير مستلزمات ومواد إنتاجية لصناعات مهمة مما يولد عوائد اقتصادية جيدة لا تقل أهمية عن عوائد النفط لا سيما إن النفط من الثروات الناضبة ، وبهذا تعد الموارد الطبيعية في العراق هي الاساس القوي لبناء النشاط الاقتصادي بصورة متطورة ومتنوعة (OAPEC , 2011 , p 8 ,10) .

ويأتي في مقدمة تلك الثروات النفط الخام الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد العراقي ، اذ يشكل الاحتياطي النفطي العراقي حوالي (11%) من اجمالي الاحتياطي العالمي وهذه النسبة مرشحة للزيادة اذا ما تم استئناف عمليات التنقيب في العراق المتوقفة منذ عام 1991 ، اذ تقدر بعض الاوساط الامريكية الاحتياطات المحتملة بحدود (214) مليار برميل، وإذا ما جرى اعتماد (75%) من هذا الاحتياطي فإن الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع الى (275) مليار برميل مما يجعله الدولة الاولى وبنسبة (21%) من الاحتياطي العالمي ، وكما يعد النفط العراقي من جهة المواصفات الفنية من افضل انواع النفط في العالم ، وايضاً فان متوسط كلفة إنتاجه هي الادنى في العالم اذ تتراوح بين دولار الى دولارين، اما بالنسبة للغاز الطبيعي فيأتي العراق بالمرتبة الحادية عشر في الانتاج عالمياً ، كما تتمتع الارض العراقية بوجود مواد ومعادن مهمة اخرى ، مثل الكبريت والفوسفات ومواد البناء الاولى ، ويعد العراق ايضاً من البلدان الغنية بأرضه ومياهه وظروفه المناخية الملائمة للزراعة، اذ تتوفر فيه الكثير من الاراضي الصالحة للزراعة والمراعي اذ تبلغ هذه الاراضي حوالي ثلث مساحة العراق الكلية والتي تبلغ حوالي (435) الف كم²، كما يمتلك ميزة نسبية في إنتاج بعض المحاصيل واهمها التمور (شمخي حويط فرج، 2002، ص 23) .

نستنتج مما تقدم ان هذه الثروات والمصادر إذا ما تم استغلالها بصورة اقتصادية صحيحة وملائمة للواقع العراقي، فأنها ستسهم بشكل كبير في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وتنويع القاعدة الانتاجية بالشكل الذي يؤدي الى تنويع هيكل الصادرات العراقية ويقلل من اعتماد البلد على الواردات الاجنبية ولا سيما ذات الطبيعة الاستهلاكية مما يقلل من تدفق العملة الاجنبية الى الخارج، وسيقود هذا كله الى معالجة حالة الاختلال ويقلل من درجة الاحادية التي يعاني منها الاقتصاد ، فضلاً عن تحسين مستوى الأمن الغذائي للبلد .

3-1-2- حجم السكان والقوى العاملة .

يملك العراق ثروة هائلة من القوى البشرية اذ يقدر نفوس العراق حالياً بأكثر (32) مليون نسمة، وتؤدي التغيرات السكانية الى اثاراً مهمة في عملية التنمية الاقتصادية، اذ ان زيادة السكان ستولد اثرين هما : الأول والذي ينصب على جانب الطلب، إذ يؤدي نمو السكان بوتائر عالية الى اتساع حجم السوق مما يحفز على زيادة الإنتاج للاستجابة الحاصلة في الطلب والاستهلاك، وبهذا يزداد معدل نمو الإنتاج للقطاعات كافة الامر الذي يزيد من درجة التنويع الاقتصادي في البلد، أما الأثر الثاني، فإنه ينصب على جانب العرض اذ تنعكس وبصورة مباشرة الزيادة الحاصلة في السكان على زيادة القوى العاملة، وإذا ما توافرت لها فرص التوظيف، فإنها ستؤدي الى زيادة الإنتاج لأن الأخير هو عبارة عن حاصل ضرب عدد العمال في الإنتاجية وهكذا فإن زيادة أحدهما سوف تؤدي الى زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر إيجابياً في تحقيق التنويع الاقتصادي (إبراهيم التومي ، 2009 ، ص 5) .

ويمتاز المجتمع العراقي بأنه مجتمع فتي تشكل فئة الاعمار الصغيرة والشبابية قاعدته العريضة، حيث تقدر نسبة السكان بعمر يقل عن (15) سنة بـ(44%) في حين تقدر نسبة السكان بين عمري (15-65) سنة بـ(52%) وهم السكان النشطين اقتصادياً الذين يمكنهم مزاولة النشاط الاقتصادي وتشكل النسبة الباقية فئات الاعمار الكبيرة، وعلاوة على ذلك يعد مستوى الأجور بشكل عام في العراق منخفضاً نسبياً، فضلاً عن توفر المهارات البشرية وبكلف منخفضة نسبياً مقارنة بالدول المجاورة (الجهاز المركزي للإحصاء، 2013، ص9) . من خلال ما تقدم، يتضح أن العراق يتمتع بموارد بشرية ذات مؤهلات كمية ونوعية يمكن الاستفادة منها في تطوير العملية الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد الوطني كافة وبما يخدم عملية التنويع الاقتصادي من جهة والتنمية من جهة أخرى .

3-1-3 - السياحة .

تمثل السياحة احد أهم مصادر الدخل للاقتصادات في العديد من الدول، اذ تعد من المكونات المهمة للصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما إنها من الأنشطة التي تسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وزيادة ايرادات النقد الأجنبي، كونها صناعة متعدد الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشكل هذا القطاع اهمية كبيرة جداً بالنسبة للعراق لأنه يمتاز باحتوائه على العديد من المواقع الدينية والاثريّة والطبيعية ومن اهم تلك المواقع هي: (احسان جبر، 2007، ص 189) .

– المواقع الدينية : تعد السياحة الدينية النشاط السياحي المزدهر في العراق، اذ يوجد هناك الكثير من المواقع الدينية المنتشرة من شماله الى جنوبه، فالعراق يحتضن العديد من مرقد الانبياء والوصياء والانمة الصالحين والتي تشكل مزاراً لجميع المسلمين في مختلف انحاء العالم .

– المواقع الأثرية : يمتلك العراق تراثاً حضارياً كبيراً ممثلاً بحضارات أور و بابل والوركاء والتي لاتزال اثارها شاخصة لحد الآن، فضلاً عن الحضارة الاسلامية (الملوية في سامراء وجامع الكوفة والسهلة في مدينة النجف) وتستهوئ هذه المواقع العديد من المهتمين بالتراث الاثري والحضاري .

– المواقع الطبيعية : تنتشر هذه المواقع في عموم البلاد ، ففي الشمال يوجد الجبال الشاهقة والشلالات والغابات الجميلة، وتنتشر البحيرات والواحات في الوسط وتمتد الاهور في الجنوب، وتضاهي هذه المواقع ما موجود في بلدان العالم السياحية، وتوفر هذه المواقع فرص استثمارية كبيرة في مجالات الفنادق والخدمات السياحية والصناعات التراثية والاستثمار العقاري .

نستنتج مما تقدم، انه إذا ما تمّ الاهتمام بهذا القطاع والاستثمار فيه وفق الأسس الصحيحة، نكون قد حققنا خطوة باتجاه تنويع الاقتصاد العراقي، لما يمثله الاستثمار فيه من خطوة نحو تنويع الموارد الاقتصادية .

4-1-3 السوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة .

يشكل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد اهم العناصر الاساسية في جاذبية الدول المصدرة للسلع الاستهلاكية والانتاجية، حيث تسعى الدول ذات الفائض السلعي دائماً لإيجاد اسواق كبيرة لتصريف هذا الفائض، لأنه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الدول من الاسواق الخارجية اساساً للربح الكثير والمؤثر، ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان وانما أيضاً على القدرة الشرائية للمستهلك وعلى الميل الحدي للاستهلاك، ويعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة والتي تمتاز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، اذ يعتمد العراق على سد احتياجاته من مواد خام ونصف مصنعة و سلع انتاجية واستهلاكية بشكل رئيس على الخارج، كما ان عملية اعادة اعمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية تؤدي الى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتجات (المصدر السابق، ص 180) .

2-3 - جدوى انضمام العراق الى WTO .

2-3-1 - مسار مفاوضات انضمام العراق الى WTO .

تقدم العراق بطلب الانضمام الى (WTO) بتاريخ 1/23 / 2004 ، وقد وافق المجلس العام للمنظمة على طلب انضمام العراق بصفة مراقب بتاريخ 11 / 2 / 2004، وفي ايار عام 2005 اعد العراق وثيقة الانضمام الرئيسية (ACC/1)، وهي عبارة عن مذكرة تتناول نظام التجارة الخارجية للعراق (وفقاً للإجراءات المتبعة لقبول الاعضاء الجدد) تضمنت هذه الوثيقة التشريعات والانظمة التجارية المعتمدة ، فضلاً عن تعهده بأجراء التعديلات واصدار التشريعات الجديدة التي تتماشى مع قواعد وقوانين (WTO) ، كما تم تشكيل اللجنة الوطنية التي تعنى بمهمة تهيئة مستلزمات الانضمام برئاسة وزير التجارة وعضوية ممثلي الوزارات والجهات العراقية ذات الصلة بانضمام العراق، اذ كلفت بأجراء اللازم بشأن الانضمام والاجابة عن التساؤلات بخصوص سياسة العراق الاقتصادية ونظام تجارته الخارجية، بالمقابل شكلت في (WTO) مجموعة البحث والانضمام (مجموعة العمل) من الدول الاعضاء في المنظمة ومن الشركاء التجاريين للعراق، لغرض اجراء مفاوضات الانضمام مع اللجنة الوطنية المذكورة التي تتولى الموضوعات المرتبطة بانضمام العراق الى (WTO) (الاسكوا، 2005 ، ص16) .

بدأت الجولة الاولى من المفاوضات بين الجانبين في 20 ابريل/ 2007 ، لاستعراض نظام التجارة الخارجية للعراق على اساس مذكرة نظام التجارة الخارجية والتساؤلات التي وجهتها الدول الاعضاء والاجراءات والترتيبات التي ينبغي على العراق اتخاذها لتتلاءم مع شروط الانضمام وبنود الاتفاقيات ومنها اصدار عدد من التشريعات والقوانين التجارية الجديدة التي تتماشى مع قوانين (WTO)، وتعهد العراق بوضع خطة عمل تشريعية يشرح فيها خلفية التشريعات الحالية والمستقبلية في المفاوضات اللاحقة (٢)، علما ان مجرد تقديم طلب الانضمام يعني القبول بكافة الاتفاقيات والانظمة والقوانين التي تقوم عليها (WTO)، وان منح الدولة صفة المراقب، يعني دخولها مرحلة التأهيل (أي جعل قوانينها وتشريعاتها وانظمتها وسياساتها التجارية منسجمة مع انظمة وقواعد WTO ولا تتعارض معها) (٣) وهي المرحلة التي يمر بها العراق حاليا. وتنص المادة (16) لـ (WTO) على انه ينبغي ان يعمل كل عضو على مطابقة قوانينه ولوائحه واجراءاته الادارية مع التزاماته المنصوص عليها في الاتفاقيات الملحقه، وعليه فليس للعضو الاختيار بين التعديل وعدمه عند تعارض نصوصه القانونية المحلية مع نصوص الاتفاقيات الدولية (٢٠٠٣ ، World Trade Organization p.14).

وقد عقد العراق اجتماعات تفاوضية في جنيف/سويسرا : كان الاول في (2007-5-25)، والثاني في (2008-4-2) مع الدول الاعضاء في المنظمة البالغ عددهم (153) دولة وقد ترأس الاجتماعين وزير التجارة، وقد نتجت تلك الاجتماعات عن حصول العراق على الدعم الواضح في طلب الانضمام. وقد اشترطت المنظمة لعقد الاجتماع التفاوضي تسليم عدد من الملفات ذات الصلة وهي (وزارة التجارة العراقية، 2011).

- تقديم جداول التزامات العرض الاولي للسلع.
- خطة التنفيذ التشريعية المؤقتة للعراق.
- ملف الدعم الحكومي للزراعة (ACC/4).
- ملف الصحة والصحة النباتية.
- ملف الحواجز الفنية امام التجارة (ACC/8).
- ملف حماية الملكية الفكرية (ACC/9).

ويرى الفريق العراقي المفاوض ان اكتساب عضوية WTO سبيلاً للتخلص من العزلة الاقتصادية التي سببتها الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها البلد. والتي ادت الى تخلف وتدهور مختلف قطاعاته الاقتصادية ولاسيما الصناعة التحويلية، والافادة من الاستثناءات والمزايا التفصيلية التي تمنحها المنظمة ولاسيما في مجالات الدعم والحماية، والتأكيد على احقية العراق في الحصول على الامتيازات التي حصلت عليها الدول النامية الاخرى عند اكتسابها عضوية WTO (ايناس المشهداني، 2012، ص153).

2-2-3 شروط انضمام العراق الى WTO .

تستلزم عملية الانضمام القدرة على إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية ، ووجود قوة تفاوضية تتناسب مع كفاءة الطرف المتفاوض معه، اذ ينبغي توسيع عضوية المنظمة خارج دوائر القطاع العام لتشمل جميع القطاعات المتأثرة سلباً أو إيجاباً وتنطوي عملية الانضمام الى WTO على شيئاً من التعقيد بسبب تشعب وشمولية اتفاقيات الانضمام، وبغية تأهل العراق للانضمام لابد من ايفائه بشروط اكتساب العضوية والمتمثلة (وزارة التجارة العراقية، 2011) :

- الالتزام بمستوى ادنى من سياسات الحماية التجارية ورفع الدعم عن الصادرات.
- الغاء كل انواع القيود الكمركية جميعها والمفروضة على الاستيرادات ووضع تعرفه كمركية مكانها. وهذا يتطلب اجراء مراجعة شاملة لقوانين الكمارك العراقية ولاسيما قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984، وايضا القوانين المتعلقة بالقضايا الفنية ومنها المواصفات الفنية للسلع المستوردة وكذلك قوانين الصحة والصحة النباتية والحيوانية وبما يتوافق مع الفقرة (20) من اتفاقية الغات التي تسمح للدول باتخاذ الاجراءات المناسبة لحماية الصحة العامة، على ان لا تمثل هذه الاجراءات حماية مستترة.
- العمل على تطبيق سياسة زراعية مناسبة تعالج قضايا الدعم اولا، والسماح بدخول الواردات الزراعية الى الاسواق المحلية وكيفية خضوعها الى التعرفة الكمركية ثانياً.
- تحرير قطاع الخدمات نحو العالم الخارجي اذ تصر المنظمة على تطبيق مبدأ عدم التمييز في قطاع الخدمات.
- على العراق اصدار وتطبيق قدر من التشريعات المتوافقة مع متطلبات الحد الادنى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في اتفاقية اورغواي.

- انجاز مسودة قانون الاجراءات الوقائية وايضاً انجاز مسودة قانون الاجراءات المضادة لإغراق السوق.
- التزام العراق بتنفيذ سياسات اصلاحية شاملة للاقتصاد بما يسمح بحرية حركة رؤوس الاموال والاستثمارات الخارجية... الخ.
- موانمة الاجراءات التجارية المطبقة محلياً " والمقاييس والمواصفات العالمية.

3-2-3 اشكالية انضمام العراق الى WTO .

قد يتعرض انضمام العراق الى WTO وبدون توفر شروط مسبقة الى اثار مهمة ومباشرة ستعكس بشكل سيء على الصناعة والزراعة والتجارة، وتوضح اثار انضمام العراق الى المنظمة من خلال الاتي :

3-2-3-1 الاثار الايجابية لانضمام العراق الى WTO لبعض القطاعات الرئيسية

يمكن ان يحقق الاقتصاد العراقي بعض الايجابيات عند الانضمام الى WTO ولا سيما لقطاعاته السلعية ، اذ قد يجني القطاع الصناعي ثمار مهمة لمسيرة تطوره واهمها : (ايناس المشهداني، 2012، ص 168) .

- يتيح الانضمام الى المصدرات العراقية من السلع والخدمات فرص اكبر للوصول الى اسواق الدول الأعضاء في WTO وسيحظى بمعاملة لا يوجد فيها التمييز وفق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، كما وستتمتع المصدرات العراقية من المصنوعات بمعاملة لا تقل درجة عن تلك التي توفرها الدول الاعضاء لمنتجاتها المحلية .

- ان الانضمام للمنظمة الدولية يفتح فرصاً مختلفة للاستفادة من انفتاح الاسواق العالمية وتخفيض او الغاء الرسوم الجمركية بوجه المصدرات العراقية من السلع والخدمات المختلفة الامر الذي يشجع القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى على النمو والتطور ورفع مستوى الكفاءة الانتاجية.

- يؤدي انفتاح السوق العراقية امام السلع المستوردة نتيجة تحرير التجارة حافزاً لزيادة روح المنافسة مع المنتجين المحليين ليصبحوا اكثر قدرة على مواجهة تحديات المنافسة ، ويتيح للمستهلكين فرصة ليتمتعوا بفوائد الاسعار التنافسية والسلع ذات النوعية والجودة العالية وخيارات لمجموعة واسعة من المصنوعات .

- وفي حالة استمرار الوضع الاقتصادي والتجاري في العراق كما هو عليه الآن والمتمثل بانفتاح السوق العراقية على مختلف انواع السلع ومن مناشئ غير معتمدة فان انضمام العراق للمنظمة الدولية في مثل هذه الحالة سوف يؤمن حصول المستهلك العراقي والسوق العراقية على اجود انواع السلع من المناشئ المعتمدة وبأسعار تنافسية وهذا يمثل منفعة لكل من المستهلك العراقي والسوق العراقية.

- توفر فرصة انضمام العراق الى WTO للمنتجات المحلية حماية من الممارسات التجارية الضارة واهمها الاغراق السلعي .

- ان الانضمام الى WTO يعزز اقامة علاقات دولية جديدة تبنى على الثقة المتبادلة لكونها تحكمها نفس القوانين والانظمة وتطبيق المعايير الدولية .

- يشجع الانضمام الى WTO العراق لوضع اساس الاصلاح الاقتصادي والتشريعي وتحديث القوانين والانظمة الساندة، لان القوانين والانظمة المعمول بها اصبحت لا تتناسب مع طبيعة التحولات الجديدة في ميدان التجارة وعالم الصناعة.

- تشجع الغاء القيود غير الكمركية وتخفيض القيود الكمركية، الى دخول الاستثمار الاجنبي الى البلد بما يمتلكه من خبرات علمية، وقدرات تكنولوجية متطورة، التي سوف تساعد بالنهوض ببرامج وسياسات تنمية جادة الامر الذي سيؤدي الى زيادة التراكم الرأسمالي للبلد .

كما يمكن للقطاع الزراعي ايضاً تحقيق بعض المكاسب المهمة لنضوجه وزيادة قدرته وكفاءته اهمها:
(فاضل دهش، 2008، ص 192-193) .

- التنافس الدولي وارتفاع اسعار السلع الزراعية المستوردة تشكل حافزاً للبلد من خلال قيامه بتحسين الانتاج الزراعي والصناعي مما يزيد من كفاءة تخصيص الموارد ويزيد بالتالي من وتيرة النمو الاقتصادي .

- ان الانخفاض في الطلب المحلي على السلع الزراعية والغذائية المستوردة غير المتوقع، نتيجة ارتفاع اسعار هذه السلع في السوق العالمية سيؤدي الى زيادة انتاج السلع البديلة عنها محلياً، اذ سيؤثر هذا ميزان التجارة وميزان المدفوعات في الامد المتوسط والطويل، مما قد يساعد على تقليص فجوة الغذاء في الدول المستوردة ، وهذا يعتمد كذلك على مدى وفرة وتنوع الموارد المتاحة واستغلالها استغلالاً امثل في البلد .

- سوف يحصل العراق على العديد من الامتيازات والافضليات التي نصت عليها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات الاخرى لـ (WTO) مقارنة بالدول المتقدمة، لغرض مراعاة ظروفها مثل نسب التخفيض للحماية ونسب الدعم، وتشجيع الاستثمار، ومدد التنفيذ، واستثناءات السلع الاستراتيجية الخاصة بالأمن الغذائي والتنمية الريفية والمعونات الغذائية التي يمكن ان تحصل عليها والمساعدات الفنية لتكيف اوضاعها، واتخاذ اجراءات لحماية الانتاج المحلي من ممارسات الاغراق والدعم .

- عند قيام العراق بتخفيض الرسوم الكمركية سيؤدي ذلك الى تخفيض اسعار مستلزمات الانتاج الزراعية المستوردة التي يحتاجها القطاع الزراعي، الامر الذي سيعمل على قليل تكاليف الانتاج النهائية للإنتاج الزراعي، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية محلياً وعالمياً، ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

- تحرير التجارة الدولية سيزيد من درجة استقرار الاسواق في الدول الصناعية المتقدمة واستقرار في الاسواق العالمية ايضاً، لان اقتصاديات الدول المتقدمة لها تأثير كبير في هذه الاسواق، ستؤدي بالنتيجة الى الحد من التقلبات في الاسعار العالمية للمنتجات الغذائية ، مما قد ينعكس ايجابيا على المستهلكين والمنتجين في البلد المنضم، ويقلل من درجة المخاطرة واللايقين التي يتعرضون لها .

3-2-3- الآثار السلبية لانضمام العراق الى WTO لبعض القطاعات الرئيسية :-

ليس لدى العراق منتجات صناعية ولا زراعية ذات جدوى للتنافس في التجارة العالمية التي اصبحت بعد قيام المنظمة تخضع لنظام صارم في قواعد الجودة الشاملة والمواصفات والمقاييس العالمية، إذ لا تخلو تلك القواعد من اثار سلبية كبيرة على الاقتصاد العراقي واهم تلك الاثار: (ثامر رشيد محمود ، 2005 ، ص-178 (177)

- تعرض المنتجات المحلية الى منافسة غير عادلة لأنخفاض القدرة التنافسية للصناعات، إذ ماتزال المنتجات العراقية تتميز بانخفاض كفاءتها وارتفاع اسعارها وبعيدة عن تطبيق انظمة ادارة الجودة (ISO9000)، مما سيولد اثاراً سلبية تنتج عن المنافسة الغير المتكافئة من حيث الجودة والنوعية وحجم التكاليف في النشاط الاقتصادي وبشكل عام في الانتاج والاستخدام وفي النواحي الصناعية والخدمات والفروع المرتبطة بها .

- سيؤدي اتباع مبدأ تصاعد درجة التعريفه بارتفاع درجة مستوى التصنيع، الى فرض رسوم كمركية اعلى على المنتجات تامة الصنع مقارنة بالمنتجات التي مازالت في المرحلة الاولى ومن ثم الحد من القدرة على التصدير

- اهتمام المنظمة باتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تتطلب تامين مستوى اعلى من الحماية للمنتجات الصناعية، وعلى اساس ذلك لن يكون امام العراق سوى المشاركة في الاستثمار الاجنبي اذا ما ارادت الحصول على الدراية والمعرفة التقنية.

- قد تؤدي عملية التحرير الى انهيار الصناعة المحلية التي تنتج بهدف اشباع حاجة السوق المحلية، مما يجعل السلع الاستهلاكية المستوردة تحل محل الانتاج المحلي، الامر الذي سيسهم في تدهور الميزان التجاري وفي تضخم الدين الخارجي، كما تغذي تلك التدابير انسيابية تدفق السلع الترفيحية الى الداخل وبالصورة التي تقلل من نقل عبء الضرائب إلى مجموعات الدخل المرتفع نتيجة لتخفيض رسوم الاستيراد على السيارات والسلع المعمرة .

- فقدان الدولة لقدرتها على الخيار بين حركة راس المال وحرية التجارة كونها ستضطر لقبولها معاً نتيجة ما حدث من تعاون بين WTO ومؤسسات (بريتون وودز)، عندئذ سيحدث التناقض إذ انه على الرغم من انخفاض سعر الصرف سيؤدي الى زيادة الصادرات الا انه في الامد المتوسط سوف يقلل من قابلية البلد على الاستثمار والتشغيل فضلاً عن عدم مرونة الجهاز الانتاجي.

- قد يواجه الموردين العراقيين عقبات تقنية بشروط قانونية وتكاليف عالية يمكن ان تثنيهم عن التصدير ، ذلك نتيجة للقيود الفنية المفروضة على التجارة والتي تضم (15) مادة وثلاثة ملاحق إذ يتم تحديد العلاقة بين WTO ومنظمة التقييس الدولية لاعتماد معايير تقنية ومواصفات قياسية لكل سلعة او خدمة صناعية ، مع تشدد الدول المتقدمة في تطبيق المقاييس والمواصفات (ISO 9000) وخاصة ما يتعلق منها بنوعية المنتجات والبيئة والصحة والسلامة .

- تؤثر اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد سلباً على المنتج المحلي، كونها تتضمن الضوابط الكفيلة لمنع استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات وضرورة تعديل الانظمة الاستيرادية وتحرير السلع والخدمات الصناعية من القيود الكمية.
- سيؤدي تطبيق قواعد المنافسة الدولية بخصوص تعاقبات المشتريات الحكومية والتي تفرض مشاركة المنتجين المحليين والاجانب على حد سواء في عطاءات المشتريات الحكومية وعدم قصرها على المنتجين المحليين، الى تجريد الصناعة المحلية من احد اساليب الدعم المهمة التي توفرها الحكومة.
- هنالك من يعتقد ان الاستثمارات الاجنبية سوف تسهم في توفير المزيد من فرص العمل وستخفض تكاليف الانتاج والنقل والحصول على التكنولوجيا رفيعة المستوى ، لكن عند دراسة تجربة هذه الشركات في معظم الدول النامية نجد انها تحدث تديلاً هيكلياً ولكن ليس في صالح القطاعات الانتاجية بل في صالح القطاعات الخدمية التي تسهم في ترويج سياسة الاستهلاك، ففي بلدان أوروبا الشرقية تراجعت حصة القطاع الصناعي بينما زادت حصة الخدمات فضلاً عن انتشار البطالة.
- كما قد تولد عملية الانضمام الى WTO اثاراً سلبية على القطاع الزراعي اهمها: (محمد عبد القادر، 2005، ص47).
- سيفقد تزامن تطبيق اتفاقيات (WTO) مع تطبيق اجراءات الاصلاح الاقتصادي وبرامج الخصخصة في القطاع الزراعي الى ارتفاع نسبة البطالة في القطاع الزراعي في الامد القصي، مما يترتب عليه تراجع الانتاج المحلي، وانخفاض مستوى الاجور والدخل، وتدهور مستوى المعيشة للعاملين في القطاع الزراعي.
- يؤدي ارتفاع اسعار السلع الزراعية ولاسيما المواد الغذائية على المستوى العالمي، نتيجة الغاء وتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية في الامد القصير الى ارتفاع فاتورة الغذاء وازدياد الكميات المستوردة من المنتجات الغذائية التي يعتمد العراق عليها اعتماداً شديداً لاسيما الضرورية منها كالمح والرز والزيوت والسكر، الامر الذي يؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي وزيادة الضغط على ميزان المدفوعات.
- ان زيادة الضغط على ميزان المدفوعات نتيجة لما ورد في الفقرة السابقة، فضلاً عن انخفاض الايرادات المالية لخزينة الكمارك نتيجة تطبيق اجراءات تخفيض التعريفات الكمركية على الواردات الزراعية، من شأنه ان يزيد من اعباء الموازنة العامة مما قد يستلزم فرض بعض او زيادة الضرائب والرسوم على الافراد والمشروعات، الامر الذي يؤثر سلباً على كلف الانتاج الزراعي، ويضعف من القدرة التنافسية للسلع الزراعية الوطنية سواء اكان في الاسواق المحلية ام الخارجية ، مما يثبط من الحافز على الاستثمار، من ثم انخفاض حجم الانتاج الزراعي.
- ان فتح الاسواق المحلية امام الواردات الزراعية وتخفيض القيود الكمركية عليه سيعرض ذلك الانتاج المحلي الزراعي في الامد القصير الى منافسة شديدة، بسبب الامتيازات التي تتمتع بها هذه الواردات من جودة النوعية وانخفاض اسعارها لقلّة تكلفتها، مما سيكون له آثار سلبية على الانتاج المحلي، وايضاً يؤدي الى زيادة معدلات البطالة واتساع الفجوة الغذائية، بسبب تراجع نسبة إسهامها الانتاج المحلي في الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، الامر الذي يضر بالأمن الغذائي للبلد .
- ستواجه الصادرات الزراعية للعراق صعوبات في النفاذ الى الاسواق الخارجية ومنافستها للمنتجات المماثلة للدول الاعضاء ولاسيما الدول المتقدمة ، اذ سيلحق هذا ضرراً كبيراً بهذه الصادرات، بسبب التعقيد وزيادة صعوبة تصريفها في الاسواق العالمية التي تمتاز بقوتها التنافسية، او بسبب تعرض المنتجات الزراعية التي يمتلك العراق فيها ميزة نسبية الى تعريفات كمركية مرتفعة ، قد تتجاوز (200%) في بادئ الامر نتيجة لعملية التثبيت التي تستخدمها الدول المتقدمة عند تحويل قيودها الكمية الى قيود تعريفية .
- ان الانضمام الى WTO سيفرض على العراق اعباء مالية وادارية وفنية كبيرة جداً، والتي تتمثل بضرورة اجراء تغييرات هيكلية للقطاع الزراعي والقيام ايضاً بالإصلاحات الاقتصادية لغرض التحول نحو اقتصاد السوق الحر لمواءمة القطاع الزراعي مع متطلبات تحرير التجارة الدولية، وكذلك وتعديل القوانين والتشريعات ووضع الآليات والاطر المؤسسية اللازمة لمواجهة الالتزامات الجديدة لمنظمة WTO .

ختاماً وبعد ان تم الاطلاع على اهم الفرص والتحديات للاقتصاد العراقي والتعرف على السلبات والايجابيات لانضمامه الى WTO نرى ان الاقتصاد العراقي بواقعه الحالي غير مهياً للانضمام الى المنظمة العالمية وفقاً لشروطها، اذ سيقود انضمامه الى الاضرار في نشاطه الاقتصادي وفي إمكانياته المادية، لعدم وجود منتج محلي سواء صناعي او زراعي منافساً للمنتجات الاجنبية ، الامر الذي سيؤدي الى انعدام الآمال في احياء الصناعة المحلية والنهوض بالقطاع الزراعي، فإمكانيات القطاع الصناعي والزراعي غير متكافئة مع مثيلاتها في اقتصاديات الدول الاعضاء في المنظمة الامر الذي سوف لن يؤهله للدخول في منافسة موفقة مع منتجات تلك الدول وقد يؤدي الى اغلاق بعض المصانع والشركات الضعيفة غير القادرة على المنافسة، فضلاً عن عدم نضج القطاع الخاص للدرجة التي تمكنه من ممارسة الدور المفترض له في مرحلة الانضمام كونه ما زال متخلفاً ويفتقر الى ركائز وبنى تحتية رصينة للنهوض به سواء على مستوى التشريعات او التطبيق بالعلو على ضعف اداء النشاطات الاخرى المساعدة ، كما ستفرض شروط الانضمام التخلي عن بعض السياسات النقدية والمالية والتجارية المتبعة حالياً وهو ما يخلق تغيرات جذرية في الواقع الاقتصادي وبناتج سلبية تمس المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في العراق ، وعليه فيجب علينا ان لا نتبع سياسة احراق المراحل والهرولة الى الانضمام دون حسابات مدروسة وعلى مستوى التوعية والاعلام بماهية هذه المنظمة وسلبات وإيجابيات الانضمام لها .

وبالنتيجة فأن انضمام العراق الى المنظمة سوف لن يكون بصالح اقتصاده في المرحلة الحالية او في الامد القريب، اذ سيلحق انضمامه اثاراً سلبية اهمها (فـارس الشـمري، http://www.alitthad.com/News_Details.php) :

- استمرار انكشاف اقتصاده بدرجة عالية على الخارج استيراداً وتصديراً واستنزاف جزء متزايد سنة بعد اخرى من دخله القومي عبر التجارة الخارجية.
- حرمان العراق فعلياً من تطوير صناعته التحويلية التي تراجعت جداً، ومن تنمية زراعية وتحديثها وتقليص استيراد السلعي الصناعي والزراعي الاستهلاكي.
- اغراق العراق بالسلع ورؤوس الاموال من الاحتكارات الدولية التي ستوظف رؤوس اموالها في المجالات والقطاعات التي يرغب فيها رأس المال الدولي دون اي اعتبار لحاجات وضرورات التنمية الاقتصادية العراقية.
- استمرار حجم البطالة في الارتفاع ومن ثم استمرار تفاقم المشكلات الاجتماعية.
- سيسهم الفساد الدولي والمافيات الدولية بدور كبير في تكريس دورهما في الاقتصاد والمجتمع خاصة وان الفساد المالي اصبح نظاماً سانداً ومعمولاً به بالعراق.

الاستنتاجات :

- ١ - اثبت تطبيق مؤشرات التنويع الاقتصادي ان الاقتصاد العراقي يتميز بانخفاض درجة تنوعه، فقد اوضح تحليل الناتج المحلي الاجمالي في العراق وفقاً لمكوناته القطاعية مدى الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه هذا الناتج، اذ يسيطر النفط على ما يقارب ثلثي الناتج في حين تسهم بقية القطاعات مجتمعة في الثلث الاخر، مما ينعكس سلباً على الهيكل الاقتصادي من خلال التشوه الكبير الذي تعاني منه أغلب متغيرات الاقتصاد الكلي كالناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة والميزان التجاري .
- ٢ - ولدت طبيعة الموازنة العامة للبلد والتي تتغلب بها النفقات الاستهلاكية على التخصيصات الاستثمارية، تصاعداً كبيراً في الطلب الكلي تجاوز بشكل كبير قدرة المعروض السلعي المحلي، مما ادى الى الاعتماد المتزايد على السوق الخارجية في توفير تلك المتطلبات، وبهذا اصبح السلوك اليومي للسوق العراقية يؤدي باستمرار الى توليد قيمة مضافة للعالم الخارجي على حساب النشاط الاقتصادي الوطني الذي اخذ يدخل في مرحلة الركود المستمر خصوصاً في القطاع الانتاجي غير النفطي ذلك بفعل اغراق البلاد بالسلع الاستهلاكية المستوردة على حساب ركود وبطالة القطاعات المنتجة .
- ٣ - اتضح من خلال تحليل هيكل التجارة الخارجية للعراق وجود اختلال كبير في جانب الصادرات اذ تحتل الصادرات النفطية ما يزيد عن نسبة (95%) كمعدل متوسط لسنوات الدراسة، مما يؤشر وجود تركيز سلعي شبه مطلق وهو ما يزيد من خطورة عدم استقرار تلك الصادرات، اما الاستيرادات فيتضح بان السلع الاستهلاكية تسيطر على النسبة الاعظم منها وهو ما يعكس ضعف التوجه الانتاجي داخل البلد، كما عكس الميزان التجاري للبلد درجة الانكشاف الاقتصادي العالية.

٤ - تستوجب عملية اكتساب عضوية (WTO) اعادة النظر بمجمل القوانين واجراء التشريعات اللازمة والملزمة لتكييف الاقتصاد بمختلف قطاعاته لتأمين المتطلبات الخاصة باتفاقيات (WTO) كونها تتسم بالشمولية والالزام ووجوب اعتماد مبدأ المعاملة الوطنية، كما ان التزام العراق بمضامين اتفاقيات (WTO) سيدفعه بشكل اختياري او قسري الى الاسراع في عملية الاصلاح الاقتصادي، سواء أكان من خلال تغيير التشريعات والقوانين لتتلاءم مع آليات اقتصاد السوق، ام بتغيير هيكلية مؤسسات القطاع العام وخصخصتها، او بناء المؤسسات والاهزة التي تتطلبها عملية الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتكيف مع آليات السوق الحر، وهذه الامور كلها قد لا تتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي وبما يمر به من ظروف صعبة على مختلف الاصعدة والمستويات

٥ - يمتلك العراق فرص ومصادر اقتصادية عديدة ومتنوعة يمكن من خلال استثمارها بشكل أمثل خلق مستوى جيد من التنويع الاقتصادي، اذ ان استغلال تلك الفرص والموارد في مختلف القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية بها، يمكن ان يؤدي الى تحقيق مستوى مرتفع من التنافسية الى الدرجة التي تدفع بتطوير هذه القطاعات عبر الرفع من مستوى إنتاجيته وكفاءتها، وبالحصيلة ستوسع القاعدة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي ويزداد مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الى الحد الذي يقلل من الاعتماد المطلق على ناتج القطاع النفطي، مما يساعد على توليد حالة من الاستقرار الاقتصادي نتيجة لتقليل الارتهان لتذبذبات اسعار النفط عالمياً .

التوصيات :

١ - السعي الجاد من قبل صانعي السياسة الاقتصادية في البلد لأجل تأسيس وتأهيل جهاز انتاجي متطور ومنسجم مع مواردنا المادية والبشرية، بما يسهم بمنع تدفق الفائض الاقتصادي للخارج عبر بوابة استيراد المتطلبات السلعية والخدمية المتزايدة والتي عجزت السوق المحلية عن توفيرها بسبب ضعف الناتج الحقيقي غير النفطي، وكذلك توفير سبل تمويل المشاريع الانتاجية الاستراتيجية القادرة على النهوض بالقطاعات الانتاجية للبلد بما يخلق حالة من التنوع الاقتصادي ذلك من خلال وضع سياسة انتمايية تفيده حركة النشاط الاقتصادي، فضلاً عن تطوير وانضاج البنى الارتكازية الخالقة للوفورات الخارجية لتلك المشاريع .

٢ - يجب التركيز وبشكل كبير على السياسة المالية للدولة في مكافحة الاتجاهات التضخمية، عن طريق تغيير بنية الموازنة العامة لصالح الاتفاق الاستثماري الموجه لتوسيع الطاقات الانتاجية والبنى الارتكازية بما يكفل توفير حاجة السوق من المنتجات السلعية والخدمية، واعادة هيكلية الاتفاق الاستهلاكي بما يضمن الترشيح والتخصيص الامثل، بالعلوة على ضرورة الحد من سياسة التشغيل غير المنتج (المقتنع) وغيرها من السياسات غير الرصينة . ذلك لان قدرة السياسة النقدية على مواجهة الضغوطات السعيرية اخذت تضعف تدريجياً بسبب استمرار توسع الاتفاق الحكومي بفعل تزايد العائدات النفطية .

٣ - التريث في مسألة انضمام العراق الى (WTO) في الوقت الحاضر الى أن يتم الوصول الى مستوى اقتصادي متطور لجميع القطاعات الاقتصادية بما يسهم بخلق قاعدة انتاجية متنوعة، يؤهله في تلبية غالبية الالتزامات التي تتطلبها منه منظمة التجارة العالمية، وعليه فلا ينبغي البدء بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتنفيذ برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، الا بعد ان يقوم بعملية تنمية تعتمد تحديث الزراعة واللجوء الى التصنيع كوسيلة مهمة لتحديث الاقتصاد، فضلاً عن الاستفادة الكاملة من موارده الاقتصادية والبشرية وتسخير طاقاته كاملة كأساس محوري للخروج من التخلف وامتلاك القدرة على المنافسة في الاسواق الخارجية بسلع وخدمات منتجة محلياً وبمواصفات عالمية .

٤ - وينبغي في حالة قرر العراق الانضمام الى (WTO) وبعد اجتياز اقتصاده المراحل المهمة، مواجهة التأثيرات والانعكاسات المحتملة على القطاع الصناعي والزراعي كونهما القطاعين المهمين جدا في توفير المتطلبات السلعية للسوق المحلية، ويتم ذلك من خلال التعامل مع (WTO) واجهزتها المتخصصة بتحرير التجارة الصناعية والزراعية، وفق صيغة مثلى تستهدف تعظيم الاستفادة من المنافع والايجابيات والفرص المتاحة، وتدنية الاعباء والسلبيات باتخاذ مجموعة من الاجراءات والحلول والتدابير على مستوى الاقتصاد الوطني، من اهمها تذليل الصعوبات التي يعاني منها القطاع الزراعي والصناعي، والتحصير الجيد لمفاوضات الانضمام وحسن ادارتها، وتأهيل الكفاءات البشرية، وانشاء الاجهزة المتخصصة بتحرير التجارة، والاهتمام بسياسات الدعم والانتاج والتجارة والتمويل والاستثمار، ويمكن ان يتم ذلك بالتفاوض مع منظمة التجارة العالمية كي تمنح العراق مدة لا تقل عن عشر سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر سنة، كحالة استثنائية يستطيع خلالها ان يعيد بناء اقتصاده وفقاً لقواعد التصنيع الحديث .



التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى [WTO]

المصادر .

- ١- احمد بريهي العلي، الاقتصاد العراقي وأفاق المستقبل القريب، البنك المركزي العراقي، 2011 .
- ٢- احسان جبر عاشور، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2007.
- ٣- إبراهيم التومي، دور التأهيل والتدريب المهني في تنمية المهارات البشرية، الندوة القومية حول دور منظمات أصحاب الأعمال في تضيق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب و احتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2009 .
- ٤- ايناس محمد رشيد المشهداني، تكييف الصناعة التحويلية في ظل منظمة التجارة العالمية لدول مختارة مع اشارة الى العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2012 .
- ٥- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، بغداد 2013 .
- ٥ - الاسكوا، الاستعراض السنوي لتطورات العولمة والتكامل الاقليمي، 2005 .
لمزيد من التفاصيل ينظر المواقع :
-<http://www.wag-in-news.com> -
<http://www.kuna.net.kw/News-Agencies Public Site> -
- ٦- ثائر محمود رشيد، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، 2005 .
- ٧- جمهورية العراق، وزارة التجارة العراقية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، قسم منظمة التجارة العالمية، وثائق رسمية، 2011 .
- ٧- شمخي حويط فرج. النفط والسياسة الدولية.. وزارة النفط ، الدائرة الاقتصادية والمالية، قسم الدراسات الاقتصادية، دراسة غير منشورة ، 2002 .
- ٨- فاضل جواد دهش ، الآثار المحتملة لانضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد 2008 .
- ٩- فارس الشمري ، http://www.alithad.com/News_Details.php ،
- ١٠- محمد سعد عبد القادر ، تحليل اتجاهات التجارة الزراعية للعراق _ عشر سنوات بعد قيام منظمة التجارة العالمية واكتمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وزارة الزراعة ، بغداد، 2005 .

11. OAPEC, Annual Statistical Report, 2011.

12 . World Trade Organization, The Legal Texts , CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS , 2003.



Foreign Trade of Iraq Between the imperatives of economic diversification And the challenges of joining the (WTO)

Abstract:

Interested in this research shed light on the reality of foreign trade to Iraq Who suffers from a marked deterioration due to poor economic diversification of the country And increase the degree of economic exposure , Which creates a state of extreme caution towards the question of accession to the (WTO) , As controls Iraq's foreign trade commodity , a president of one oil As well as the contribution of this item , and by a large formation in GDP , And that such a large and dangerous decline in the degree of economic diversification will create negative effects On overall economic activity components , As the scarcity of commodity products will inevitably lead To weakness in the domestic market's ability to meet the domestic demand , Which will open the door to imports of goods to invade this market , Supported in financing the movement of such imports Are being provided by oil exports of financial revenues As a result of that process will be generated negative impact on the trade balance of the country And the value of local currency As well as direct effects on cash reserves of hard currency held by Country , These structural imbalances in Iraq's foreign trade requires On the Iraqi economy and the current wait own reality on the subject of accession to the World Organization , Because joining lead to damage in the economic activity in the physical potential Because of the lack of a local product , whether industrial or agricultural competitor for foreign products , Which will lead to a lack of hope in the revival of the domestic industry and the advancement of the agricultural sector , The potential industrial and agricultural sector is not commensurate with their counterparts in the economies of the countries Members of the acceding which will not qualify for entry in the successful competition with the products of these countries , And also lead to join the organization continued exposure economy with a high degree on the outside and a lot of other negatives and the damage that will cause the Iraqi economy .

Keywords: Foreign Trade - Economic Diversification - Structural imbalance - Trade policy - WTO - Economic exposure - concentration of commodity.